

القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الامريكية - الصينية

م. احمد عثمان احمد

معهد الإدارة، جامعة التقنية الوسطى، ١٠٠١١، بغداد

الملخص - تعد العلاقات الأمريكية - الصينية من أهم العلاقات الثنائية في عالمنا الحالي، والتي تدفع الباحث على تقصي الحقائق لمعرفة أهداف ودوافع هذه العلاقة وأسباب التنافس بين الطرفين، حيث ظهرت العلاقات الأمريكية - الصينية بعد تفشي جائحة كورونا والأزمات الأخيرة التي مر بها العالم ولا سيما الحرب الروسية الأوكرانية، حيث إتضح هناك الكثير من الإختلافات الكبيرة من حيث الآراء العامة والعلاقات التجارية والإقتصادية والثقة الإستراتيجية، فالعلاقات الأمريكية - الصينية تازمت بشكل كبير وزادت حدتها منذ عام ٢٠١٨، ولا سيما على مستوى صناعة المعلومات ذات التكنولوجيا المتطورة وبرز التنافس الإقتصادي والتجاري في أعلى درجته إضافة إلى تسارع الركود الإقتصادي؛ بسبب تفشي كورونا عام ٢٠١٩ إذ بدأ الإقتصاد العالمي المستند والمعتمد على الصين إلى الدخول في نفق مسدود إذ ساهم الركود الإقتصادي العالمي خسارة إقتصادية كبيرة وبالتالي تناقش هذه الدراسة أبعاد وأنماط ومستقبل التنافس والصراع الذي يسود العلاقات الأمريكية - الصينية نأمل أن تكون هذه الدراسة توصلت إلى إشكالية التنافس هذه العلاقة .

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، التنافس، القطبية العالمية، العلاقات الأمريكية - الصينية.

Global Polarity and Futur of US and China Relations

Lect. Ahmed Othman Mohammed

¹ Institute of Management, Middel Technical University, Rissafa, 10011, Baghdad.

*Corresponding author: pfkvmxc@gmail.com

Abstract - The US-China relations are one of the most important bilateral relations in our current world, which urges the researcher to investigate the facts to find out the motives and reasons for this relation ship and the competition between them. The US - Chinese relations are a paradoxical model, as they combine conflict cooperation at the same time, as both countries have the elements of strength to play a global economic role. The international community which witnesses an escalation in the intensity of the conflict due to the outbreak of the COVID-19 and its impact on economic and human losses, this study discusses the dimensions, patterns and future of conflict that prevail in the relations between the two side.

Key words: International system, Competition, Global polarity, US-China relations.

المقدمة

تعد العلاقات الأمريكية - الصينية إنموذجاً متناقضاً، إذ تجمع هذه العلاقة بين الصراع والتعاون في آن واحد حيث يتوفر لكل البلدان عناصر القوة والإرادة السياسية؛ للقيام بدور عالمي فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأحادي في عالمنا الحالي، تسعى جاهدة إلى الإحتفاظ بمكانتها وموقعها في قمة الهرم السياسي الدولي، في حين تسعى الصين في ثقلها الإقتصادي والسكاني والعسكري المتنامي للوصول إلى المرتبة العالمية والتي تكافئ أو تنافس على الأقل الولايات المتحدة في مكانتها الدولية، وتؤمن الصين بتعدد الأقطاب عالمياً وليس التفرد في القيادة العالمية.

تمتلك الصين أكبر جيش في العالم يبلغ تعدادة حوالي 3.2 مليون جندي ناهيك عن عدد الطائرات الحربية والقواعد العسكرية ولا سيما قواعد إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، كما تعد الصين أكبر قوة إقتصادية في العالم، إذ ينتشر نفوذها الإقتصادي في جميع أرجاء المعمورة، وكان لتقشي وباء كورونا عام ٢٠١٩ الأثر الكبير في تدهور إقتصاديات العديد من دول العالم فقد أظهرت هذه الجائحة إختلافات كبيرة من حيث الآراء العامة والعلاقات الإقتصادية والتجارية والثقة الاستراتيجية ولاسيما في العلاقات الأمريكية الصينية إذ تأزمت هذه العلاقات بشكل كبير وزادت حدتها منذ عام ٢٠١٨ ولا سيما على مستوى صناعة المعلومات ذات التكنولوجيا المتطورة وأصبح التنافس الإقتصادي والتجاري في أعلى درجته، إضافة إلى ذلك تسارع الركود الإقتصادي؛ بسبب إنتشار فيروس كورونا، إذ بدأ الإقتصاد العالمي المستند على الصين الدخول في طريق مسدود إذ ساهم الركود الإقتصادي في خسائر إقتصادية وأيضاً كانت الحرب الروسية الأوكرانية لها الأثر الكبير في تأزم العلاقات الأمريكية الصينية ، إذ صرح جو بايدن رسمياً (في حالة وقوف الصين مع موسكو في الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفرض عقوبات صارمة على الصين وسوف تعمل على عزل الصين دولياً) وبالتالي تناقش هذه الدراسة تصاعد التنافس والصراع الأمريكي - الصيني على مسرح العلاقات أدولية وما هي المشاهد المستقبلية لهذه العلاقة ؟ وفي الواقع هناك العديد من العوامل تؤثر على العلاقات بين الطرفين في ظل التنافس والتعاون الدولي بين الطرفين والتي تستدعي دراستها والوقوف على مساراتها وتأثيراتها المترابطة.

شهدت العلاقات الأمريكية الصينية توتر بين البلدين نتيجة التنافس والصراع الدولي، وما نتج عن هذا التنافس والصراع من أضرار جسيمة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما بعد تقشي وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية إتجهت العلاقات إلى عدائية متبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إذ القت كل دولة اللوم على الطرف الآخر وقد حاولنا في هذه الدراسة التركيز على تصاعد الصراع والتنافس الأمريكي - الصيني، وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه العلاقات ورصد أهم محدداتها ودوافعها وأسباب التوتر القائم بين الدولتين وسنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الاسئلة الآتية:

- ١- ما هو أبعاد التنافس والصراع للنظام الدولي.
 - ٢- ما هو أنماط وابعاد العلاقات الأمريكية - الصينية في ظل جائحة كورونا.
 - ٣- ما هي المشاهد المستقبلية في العلاقات الأمريكية - الصينية.
- تعد العلاقات الأمريكية الصينية من أهم العلاقات الدولية في الوقت الحاضر وتواجه هذه العلاقات العديد من التحديات، ويكتسب البحث أهميته من أهمية الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إستقرار العلاقات الدولية باعتبارهما قوتان عظيمتان لهما الأثر الكبير في توازن العلاقات الدولية، وتنبع أهمية البحث من كونه يتطرق لموضوع على جانب كبير من الأهمية في العلاقات الدولية ألا وهو القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية.

تقوم هذه الدراسة على فرضية علمية مفادها أنّ العلاقات الأمريكية الصينية شهدت في الآونة الأخيرة حالة من الصراع والتنافس بين الطرفين الأمريكي والصيني، وإنّ هناك حالة من التنافس والرغبة في التفرد عالمياً، وإنّ هذه العلاقات تحكمها العديد من المحددات متوزعه بشكل واسع في كافة المجالات؛ مما يجعل من الصعب على البلدين تحمل تراجع العلاقات بينهم، ولكثتها في نفس الوقت لا تدغم هيمنة أو تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وتدفع باتجاه زياده ترانصف القوه الدولية لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يفسح

المجال لتعدد الأقطاب الدولية. تم الإعتماد علي المنهج التحليلي الوصفي للتوصل إلى نتائج علمية موضوعية دقيقة تخدم هذا البحث. لغرض الإيفاء بمتطلبات البحث من حيث مشكلته وأهميته وفرضيته تم ترتيب البحث وتقسيمه وفق الفقرات الآتية:

- ١- المبحث الأول : مفهوم التنافس والتنافس الدولي .
- ٢- المبحث الثاني : النظام الدولي الجديد .
- ٣- المبحث الثالث : المشاهد المستقبلية للعلاقات الامريكية الصينية.
- ٤- الخاتمة

المبحث الأول

اولاً: مفهوم التنافس والتنافس الدولي

يعد التنافس من الظواهر البارزة في العلاقات الدولية، فهو يعد حاله طبيعية عند الإنسان تنشأ نتيجة إحتكاك وسعي الأفراد أو الجماعات؛ لتحقيق مصالحها وأهدافها منطلقاً من إمكانياتها المتاحة التي في الغالب ما تكون متشابهة لدى الجميع وتكون على شكل تسابق سلمي، ولكن حين يحاول أحد الأطراف المبالغة في الإنفراد أو التنافس بهذه المصالح مع الإحتفاظ بهذا التفرد لنفسه والعمل على منع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سبباً لجلب التوتر والصراع، والذي يمكن أن يخرج من كونه تنافس عن نطاقه السلمي قد يتحول إلى نزاع أو صراع عسكري (١)، وهذا هو الحال بالنسبة للتنافس بين الدول مهما كانت صفاتها أو وزنها على السلم الدولي.

والتنافس من المفاهيم المهمة في مجال العلاقات الدولية كما أشرنا سابقاً وعلى الرغم من الإهتمام به حديثاً وتحديداً في أواخر القرن العشرين لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب تراجع مواقع صناعاتها التنافسية على مستوى العالم، فضلاً عن تفكك الإتحاد السوفيتي وظهور ما يعرف النظام العالمي الجديد (٢).

التنافس لغة : يشير مفهوم التنافس إلى التسارع والتسابق كما ورد في القرآن الكريم، وأصله المنافسة التي تعد مجاهدة النفس للتشبيه بالأفضل واللاحق بهم، إذ يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم ختامه مسك (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون) (٣). فالتنافس في اللغة كلمة تم اشتقاقها من الفعل (تنافس) ، وتنافس من الشيء منافسه ونافساً أو رغب فيه صار كل وجه المباراة في الكرم وتنافسوا فيه أي رغبوا وتسابقوا، والمنافسة هي الرغبة في الشيء و الإنفرادية (٤).

التنافس اصطلاحاً : إختلف معظم الباحثين من وضع دلالة إصطلاحية لهذا اللفظ وبالتالي تعددت تعريفاته، فهو (حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء أكانت تلك الأهداف حقيقية أو متطورة او حول موارد محددة) (٥)، وقد عرف ستيجلر التنافس على أنه ((منافسة بين الأفراد أو الجماعات أو الدول تنشأ حينما يسعى طرفان أو اكثر من أجل شيء لا يمكن للجميع الحصول عليه)) (٦).

ويذهب (فر ديك فون هايك) إلى تعريف التنافس الدولي على أنه (إجراء إستكشافي يعمل على معرفة قدرات الطرف الآخر من أجل وضع سياسات وبرامج تتلائم مع هذه القدرات)، وتشير الدراسات إلى أن التنافس لابد أن يتخذ طابعاً سلمياً في حالة التسابق بين الأطراف المتنافسة بعيداً عن كل مظهر من مظاهر التوتر والعنف والنزاعات وبالشكل الذي لا تنعكس فيه سلباً على طبيعة العلاقات بين الأطراف المتنافسة، وهذا ما قد يشير بدوره إلى عدم وجود تناقض حاد بين الأطراف المتنافسة وإلا فإن تصادم الإرادات الوطنية والتناقض الحاد في الأهداف والوسائل سوف يؤشر إلى نمط من العلاقات لا ينطبق على السمات والخصائص التي يتم بها التنافس (٧)، والتنافس نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظماء واللاحق بهم وتعد ظاهرة التنافس الدولي وجهاً من أوجه التعادل الدولي وصفة غالبية على معظم التعاملات الدولية ولاسيما في الجانب السياسي والإقتصادي بالنظر لتقاطع المصالح وتعارضها في كثير من المجالات بالرغم من تزايد الإعتماد المتبادل بين الدول .

ثانياً: أبعاد التنافس في العلاقات الأمريكية _ الصينية :

١- البعد التنافسي الأيدلوجي من الناحية الإقتصادية للعلاقات الأمريكية - الصينية :

مرت العلاقات الأمريكية - الصينية بالعديد من المراحل والأبعاد التنافسية منذ إنتهاء الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، فالصين تحاول جاهدة رفض فكرة سيطرة القطب الواحد الأحادي والتفرد في الهيمنة العالمية على جميع دول العالم وتعمل الصين على خلق نظام إقتصادي متعدد الأقطاب ينافس

الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل، وشكل هذا النظام الإقتصادي الصيني دعم لقوتها العسكرية المتنامية؛ لذلك تسعى الصين إلى التغلغل في كل مفاصل النظام الدولي والعمل على توظيف العولمة لصالحها، من خلال تقوية وتوطيد علاقاتها مع دول العالم الثالث والدول المؤثرة الأخرى ولا سيما في قاره آسيا ((اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، استراليا)) من أجل تقليص النفوذ الأمريكي (٨).

في حين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستعمال هذه الدول من أجل تقويض النفوذ الصيني المتنامي والمنافس لها في تلك المناطق؛ لذلك تعمل الصين جاهدة إلى تقديم الدعم والمغريات لهذه الدول من أجل كسبها إلى صالحها علي حساب الولايات المتحدة الأمريكية (٩)، ومنذ تفاقم جائحة كورونا عام ٢٠١٩ والحرب الروسية - الأوكرانية عام ٢٠٢٢، أصبح التنافس الأيدلوجي موضوعاً شاملاً يتمحور حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد إنتشار فيروس كورونا في الولايات المتحدة الأمريكية وإندلاع الحرب الروسية الأوكرانية شنت الإدارة الأمريكية حملة أيدلوجية مباشرة إنتقدت فيها سياسة الصين الخارجية والداخلية واجمع العديد من دول العالم هذا التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية على أنه حرب جديدة باردة (١٠).

٢- البعد التنافسي العسكري والأمني:

أصبح الوجود العسكري الصيني المتزايد في أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية مصدر قلق ومنافسة للوجود الأمريكي في تلك المناطق حيث شاركت القوات الصينية في بعثة حفظ السلام للأمم المتحدة في هايتي، كما قامت الحكومة الصينية في نشر ثلاث سفن طبية في موانئ تلك المناطق، وكذلك أرسلت سفينة حربية من أجل المشاركة في المناورات العسكرية المشتركة في أمريكا الجنوبية (١١)، وكان لتمدد النفوذ الصيني الإقتصادي والمنافس والمتحدي للولايات المتحدة الأمريكية واضح في تلك الدول (أمريكا اللاتينية، وأمريكا الجنوبية)، حيث ساهم هذا التمدد للسياسة الصينية الجديدة إلى ترحيب من قبل تلك الدول لهذا التوسع الجديد، وفي المقابل عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم الدول الآسيوية مثل: اليابان وكوريا الجنوبية؛ من أجل تقويض النفوذ الصيني وإيقاف منافسته وتحديه لها في تلك المناطق وقد أظهرت الأزمة الروسية الأوكرانية عن عمق تآزم العلاقة بين البلدين ورغبة كل طرف في إدارة الأزمة وفق مصالحها وتحقيق أهدافهم الدولية والدبلوماسية (١٢).

ثالثاً: مراحل تطور العلاقات الأمريكية _ الصينية

بدأت العلاقات الأمريكية _ الصينية بشكل علني ورسمي حينما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية مع الصين عام ١٨٤٤، حيث سميت هذه الإتفاقية باسم (إتفاقية وانجيا)، حيث نصت هذه الإتفاقية على منح الولايات المتحدة الأمريكية مختلف الحصانات والإمتيازات داخل الصين، ومنذ ذلك الوقت إتخذت العلاقات الأمريكية الصينية شكلاً متميزاً في العلاقات الدولية تجمع هذه العلاقة بين التعاون الحذر وأحياناً الصراع، فالصين يتوافر فيها عناصر القوة والإرادة السياسية والسكانية والإقتصادية للقيام بدور عالمي متميز تتجاوز فيه الحدود الإقليمية ومن الممكن أن تكون قوه عالمية جديدة تكون نداءً للولايات المتحدة الأمريكية أو على الأقل منافساً جديداً يقف ضد التفرد الدولي الذي تزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع نهاية القرن الثامن عشر دخلت الولايات المتحدة الأمريكية القارة الآسيوية وفق سياسة جديدة سميت هذه السياسة باسم سياسة (الباب المفتوح) على عكس الدول الأوروبية آنذاك، حيث كانت سياسة هذه الدول هي إنشاء المستعمرات أو مناطق نفوذ في تلك المناطق، وعقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى غيرت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية، فقد أعلن الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) عن برنامج الولايات المتحدة الجديد والمتضمن أربعة عشر بنداً فيما يتعلق بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، مما أصاب الصينيين في صدمة كبيرة وخيبة أمل ولا سيما بعد عقد إتفاقية فرساي عام ١٩١٩ الذي نتج عن هذه الإتفاقية على منح شبه جزيرة (شاندونغ) المنزوعة من ألمانيا إلى اليابان بدلاً من إسترجاعها إلى الصين والتي تعتبر هذه الجزيرة جزء من الأراضي الصينية (١٣).

وفي عام ١٩٦٣ تم الإعلان عن إنهاء التحالف الصيني السوفيتي، وبالرغم من ذلك بقيت الصين في المعسكر المعادي للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من السياسة الجديدة التي إتبعها الرئيس الأمريكي ويلسون، إذ كانت هذه السياسة تميل نحو كسب الصين إلى معسكرها لمعرفة الولايات المتحدة الأمريكية لحجم الصين

الكبير في المنطقة وكانت إدارة الرئيس ويلسون بحاجة للصين من أجل الضغط على فيتنام وإنهاء الحرب الهندية الصينية (١٤).

وفي عام ١٩٧٢ قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لأول مره في زيارة تاريخيه إلى الصين إجتماع على أثرها مع الرئيس الصيني من أجل ارساء التفاهم بين البلدين والعمل على تقوية أوج الصداقة بينهم، وقد نتج عن هذا اللقاء تصريح وزير الخارجية الأمريكية آنذاك هنري كيسنجر قائلاً : ((إن السلام في آسيا والعالم يتطلب جهوداً من أجل تخفيف حدة النزاعات والتوتر القائم ، ولشعوب الهند الصينية الحرية في تقرير مصيرها))، وهذا يعني أنّ القوات الأمريكية لها النية في الإنسحاب النهائي من المنطقة مع إستمرار علاقاتها الوثيقة مع اليابان وكوريا(١٥).

بقيت العلاقات الأمريكية_ الصينية متوترة على الرغم من التصريحات والرغبة الأمريكية في إقامة علاقات طيبة مع الصين وظل هذا الحال إلى أن تولى الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) عام ١٩٧٨ الحكم، فبعثت مستشارة لشؤون الأمن القومي إلى الصين ونتج عن هذه الزيارة عقد إتفاقية نصت على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين بشكل رسمي وعلمي، ثم تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية للصين على إنهاء علاقاتها مع تايوان وسحب جميع قواتها من الجزيرة(١٦).

وفي عام ١٩٨٨ قام الرئيس الصيني ولأول مره بزيارة تعتبر تاريخية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أثر هذه الزيارة نتج عنها زيارة متبادلة قام بها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في العام نفسه، حيث فتحت هذه الزيارة بوابة التقدم للعلاقات الأمريكية- الصينية وتم التوقيع خلال هذه الزيارة على إتفاقية الإستعمال السلمي للطاقة، وعلى أثر ذلك استمرت العلاقات الأمريكية الصينية تتصف في التقدم والتعاون والتطور حيث كان يشعر كلا الدولتين أنّ الإتحاد السوفيتي يمثل خطراً إستراتيجياً حقيقياً عليهما (١٧) .

ومع نهاية حكم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وتولى جورج بوش الحكم عام ١٩٨٩ بدأت العلاقات الأمريكية في التراجع وبدا الجو العام لهذه العلاقات يسوده القلق والتوتر، إذ انتقد كل مرشح فائز سياسة سلفه إتجاه الصين ووعده في مواقف أكثر حزم ((بشأن قضايا الأمن بالنسبة للجمهوريين وحقوق الإنسان والتجارة بالنسبة للديمقراطيين))(١٨)، أما الرئيس الأمريكي بيل كلنتون الذي تولى الحكم عام ١٩٩٣ فقد إختار التجارة كمسار للتعامل مع الصين مانحاً الصين أفضلية في التجارة العالمية وإستطاعت الصين من الدخول على المنظمة التجارية العالمية في عام ٢٠٠١، بعد مفاوضات عام ١٩٩٩ .

وبعد تولي الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الحكم عام ٢٠٠١، صرّح رسمياً أثناء حملته الإنتخابية واصفاً الصين هي المنافس الإستراتيجي الحالي والمستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تركز إهتمامها نحو آسيا في ظل إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما كجزء من سياسة التحول بعد الإنسحاب العسكري الأمريكي من العراق وأفغانستان عام ٢٠١٤ في حين كان تولى الحكم دونالد ترامب عام ٢٠١٤، تعد هذه الفترة صعبة للغاية في العلاقات الأمريكية الصينية فقد شهدت العلاقات بين البلدين تدهوراً حاداً وكان أشدها صعوبة عام ٢٠٢٠؛ بسبب تفشي وباء كورونا حيث تبادل الطرفان الإتهامات في تفشي الوباء عالمياً وظلت جولات الحرب التجارية مستمرة بين الطرفين، وإتهام الولايات المتحدة الأمريكية لحكومة الصين في إنتهاك حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ وهونك كونك (١٩).

والآن يواجه الرئيس الأمريكي جو بايدن كل هذه التحديات في العلاقات الأمريكية - الصينية التي سيكون لها آثار وإنعكاسات مستقبلية واضحة في سياسات بايدن إتجاه الصين وقارة آسيا وخصوصاً بعد الحرب الروسية - الأوكرانية حيث صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي سوف يحمل الحكومة الصينية المسؤولية الكاملة، إذ ساعدت الصين روسيا أو عملت على كسر الحصار المفروض على روسيا عالمياً؛ نتيجة حربها على أوكرانيا، وأضاف أنه سوف تفرض عقوبات إقتصادية على الصين إذا لم تلتزم في الحياد وأكد جيك سوليفان مستشار الأمن القومي الأمريكي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تراقب الوضع عن كثب إلى أي مدى تقدم الصين فعلياً بأي شكل من أشكال الدعم سواء أكان مادياً أو إقتصادياً لموسكو أو تتجاوز على العقوبات الإقتصادية والدبلوماسية العالمية المفروضة على الحكومة الروسية(٢٠).

يبدو أنّ صنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية يعملون بشكل عام على التوافق بين المصالح المختلفة مع الصين من خلال تفويض دور الصين من جهة والعمل على تقوية روابط التعاون من جهة

ثانية؛ لمنع تدهور هذه العلاقات كلياً ولاسيما أننا في مرحلة أشبه ما تكون بالمرحلة الإنتقالية للعلاقة بين (الإثنين الكبار) إذ يمتلك كلاهما عناصر القوة للقيام بدور عالمي.

المبحث الثاني

أولاً: النظام الدولي الجديد

يعد القرن الحادي والعشرون مختلف عن باقي القرون السابقة، إذ إمتاز هذا القرن في حدوث تغيرات كبيرة في موازين القوى العالمية، وجاء ينذر في تحول نحو نظام عالمي جديد يطيح في الهيمنة الأمريكية التي تربعت على حكم العالم لزمان طويل وقد كان للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي ضربت الإقتصاد العالمي بشكل واضح والتي إعتبرت من أعنف الأزمات المالية الاقتصادية، إذ كشفت هذه الأزمة بشكل واضح عن تراجع القوة الإقتصادية العالمية ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على النظام الدولي؛ لما يتضح عن ضعف أو غياب عصر الهيمنة الأمريكية، وأنّ النظام الرأسمالي العالمي هو الآخر يعاني من أزمات في مرحلة الإنتقال إلى طور أو مرحلة جديدة لقطب واحد (٢١).

أنّ ملامح ظهور قوة جديدة عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية بات وشيكاً ولاسيما الدول ذات النفوذ المالي والإقتصادي الكبير مثل: روسيا التي تحاول تثبت وجودها الدولي والصين والبرازيل والهند وتسمى هذه القوى هي القوى الصاعدة: نتيجة ما تملكه من إقتصاديات سريعة النمو والتطور العلمي والتكنولوجيا ناهيك عن النفوذ والمكانة الثقافية والسياسية، إذ أعلنت هذه الدول بشكل صريح في إجتماع عقده عام ٢٠٠٩ وضم هذا الإجتماع معظم قادة هذه الدول بأنّها تتبنى كل الوسائل بغية الوصول إلى النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب وتطمح أن يكون هذا النظام أكثر عدالة وحرية وديمقراطية لجميع شعوب العالم فهي ترفض سياسة الخضوع والتبعية الدولية (٢٢).

إنّ النظام الدولي الحالي وبسبب تغيير موازين القوى وانتقال مركز القوى الإقتصادية من الغرب إلى الشرق، يمر حالياً في مرحلة إنتقالية ويتجه نحو شكل من أشكال توزيع القوة، وهذا ما تدرجه الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً مع خوضها حروب بالغة التكلفة في أفغانستان والعراق، ناهيك عن الأزمة الإقتصادية التي مرت بها؛ نتيجة تفشي وباء كورونا وإرتفاع سعر النفط عالمياً، أدت هذه الأسباب إلى تراجع القوه الأمريكية في العالم، ونتج عن ذلك صعود قوى دولية جديدة، منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال الأزمات العالمية التي مر بها العالم بات واضحاً أنّ الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على إدارة النظام الدولي لوحدها وأنها بحاجة إلى وجود قوى وأطراف أخرى تكون على الأقل مساعده لها أو حتى مساندة لها في إدارة النظام الدولي الجديد (٢٣).

يرى بعض الباحثين أنّ النظام الدولي هو عبارة عن خليط من القطبية الإحادية (عسكرية وسياسية) والتعددية القطبية (إقتصادية وثقافية) فمن الجانب العسكري يرى البعض أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، لا زالت في المرتبة الأولى عالمياً من الناحية العسكرية، إذ حجم الإنفاق السنوي على القوات المسلحة وأنّ القوه العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لا تضاهيها أي قوة أخرى في العالم من الناحية المالية والعسكرية، فالصين على الرغم من قوتها الإقتصادية والسكانية وزيادة نفقتها العسكرية، إلا أنّها لم تصل إلى مستوى الإنفاق والتطور العسكري والتكنولوجي العلمي الأمريكي، من جانب آخر فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تنكر أنّها تواجه منافسة قوية من الناحية الإقتصادية والتكنولوجية والثقافية تصب هذه المنافسة لصالح الدول الصاعدة في النظام الدولي الجديد ولاسيما الصين واليابان وروسيا والإتحاد الأوروبي (٢٤).

أنّ البيئة الإستراتيجية العالمية الحالية تشهد تصاعد لقوة الصين الإقتصادية وتنامي طموح الصينيين؛ لحكم العالم وإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية، وخاصة بعد أن أزاحت اليابان عن عرش المركز الثاني للإقتصاد العالمي، ناهيك عن طموح الصين في إقامة علاقات شراكة وإستراتيجية مع روسيا وإسترااليا وكندا واليابان والإتحاد الأوروبي، كما سعت الصين إلى تأسيس شراكة وتعاون متبادل وحسن جوار مع رابطة الآسيان ودول جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وما طرحته الصين مؤخراً في ما يسمى مشروع الحزام أو الطريق إلى الحرير والذي تطمح أن يكون بدايته من شنغهاي وينتهي في قلب أوروبا في باريس وبرلين يظهر وبشكل جلي عن مدى طموح الصين في إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب ينهي التفرد والنفوذ الأمريكي

والهيمنة على حكم العالم وفق صيغة القطب الواحد وتحقيق الحلم الصيني في القطبية الثنائية التي تحكم العالم (٢٥).

إنّ الدول الصاعدة استطاعت إعاقة ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الميدان الدولي وتجلي هذا من خلال الأزمة السورية عام ٢٠١١، إذ سعت روسيا والصين إلى إعاقة قرارات الولايات المتحدة الأمريكية عبر قرارات النقض (الفيتو) والتي أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن تعديل سياستها وخطتها في سوريا، وكذلك كشفت الأزمة الأخيرة للنزاع الروسي الأوكراني على عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية إدارة العالم بمعزل عن القوى الصاعدة ولا سيما الصين والإتحاد الأوروبي، وهذا يكشف عن تطور وتحول جديد وبشكل تدريجي في العلاقات الدولية نحو النظام المتعدد القوى وتراجع الهيمنة الأمريكية في حكم العالم وهذا التراجع كان لصالح الدول الصاعدة الأخرى (٢٦).

ومع هذا الاختلاف الواضح في موازين القوى الإقتصادية والعسكرية والسياسية للقوة الفاعلة والأساسية في النظام الدولي، إلا أنه يتبلور بوضوح أنّ الكثير من دول العالم ولاسيما الأوروبية مثل: ألمانيا وفرنسا ودول آسيوية وعلى رأسها الصين ودول أمريكا اللاتينية، جميع هذه الدول تتطلع لوضع نظام دولي جديد أفضل من النظام الدولي الحالي وهي غير مبالية فيما يسمى بالقطبية الإحادية الحالية، وتعمل على إيجاد نوع من التوازن الجيوسراتيجي تمهيداً؛ لظهور النظام الدولي الجديد المتعدد الأطراف أو ما يسمى بالنظام المتعدد الأقطاب، وقد أثبتت الحرب الروسية - الأوكرانية مؤخراً عن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات لوحدها وأنها بحاجة إلى دول كبرى للوقوف معها ولا سيما الإتحاد الأوروبي والصين وتركيا وغيرها من الدول الصاعدة بغية الوصول إلى السلم الدولي؛ لحل الأزمات الدولية والحفاظ على التوازن العالمي بعيداً عن التفرد وحكم القطبية الإحادية للعالم .

ثانياً: أبعاد العلاقات الأمريكية - الصينية في ظل جائحة كورونا

لقد بات واضحاً أنّ التفاعل بين الوحدات الدولية في عالمنا الحالي أخذ يتخطى الحدود الإقليمية ويتجاوز إنعكاساتها وأبعادها وهذا يعتمد على الوزن الجيو إقتصادي أو الجيوستراتيجي لكل دولة من حيث تأثير قواتها على البيئة الدولية وهذا ما ينطبق على التفاعلات الحالية بين القطبين الرئيسيين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة المتمثلة في الصين، وهذا بالتأكيد سينعكس على النظام الدولي الجديد، على أنّ أبعاد العلاقات الأمريكية الصينية إنعكست بشكل واضح على مدى الإختلاف والتفاوت بين إستراتيجية البلدين، ونحو تصاعد القوة الصينية التي أصبحت بشكل أو بآخر تهدد وتنافس الوجود الأمريكي المتفرد عالمياً ومن هنا كان هناك نوع من التوتر والقلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ نتيجة تنامي وتصاعد القوة الصينية في العالم، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية تصعيد ما يسمى بالحرب الإقتصادية أو التجارية، في ظل تفشي وباء كورونا وما رافقها من أجواء توتر في العلاقات الأمريكية الصينية (٢٧)، شهدت العلاقات الأمريكية الصينية عام ٢٠١٩ في ظل جائحة كورونا مرحلة صعبة جداً، إذ بدأت الإتهامات المتبادلة بشكل رسمي بين البلدين وكل بلد يلقي اللوم على الطرف الآخر، في تفشي جائحة كورونا وقد وصل الأمر إلى تهديد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ناهيك عن الإجراءات العقابية المختلفة الأشكال ضد الصين على اعتبارها السبب الرئيسي في إنتشار الفايروس عالمياً ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية المتضرر الأول في العالم من الناحية البشرية والإقتصادية، ولم يتوقف الأمر عن التصريحات الإعلامية للرئيس دونالد ترامب بل عمل على ترجمة تلك التصريحات إلى واقع حين إتخذ حزمة من الإجراءات العقابية ضد الصين كان أهمها:

- ١- فرض عقوبات صارمة ضد رئيس السلطة التنفيذية في هونك كونك (كاري لام) وعشرة من المسؤولين الآخرين وتنص هذه العقوبات على تجميد أموالهم في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ضغوطها على بكين.
- ٢- الحد من الإستثمارات في الصين من خلال خطة توفير الإذخار وهو برنامج تقاعد وإذخار للموظفين الفيدراليين.
- ٣- حظر شركة الصين للإتصالات السلكية واللاسلكية المعروفة باسم (تشاينا تليكوم) من كافة الشبكات الأمريكية.

- ٤- التقليل من المبيعات الأمريكية للمواصلات إلى الصين
- ٥- الحد من استعمال كافة المعدات الصينية في متطلبات الكهرباء الأمريكية.
- ٦- كما دعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كافة الشركات الأمريكية إلى إعادة توجيه لتوريد عن الصين.
- ليس هذا فحسب بل تصاعدت هذه التصريحات إلى وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو) حين قال أنه يملك أدلة دامغة على أن فيروس كورونا جاء من صنع مختبرات صينية في مدينته ووهان الصينية، وأن الصين تعمل على تضليل العالم في إخفائها المعلومات الحقيقية حول إنتشار هذا الفيروس في العالم، وإنها تستعمل ما يسمى في التضليل المعلوماتي الشيوعي الكلاسيكي(٢٨)، ووصل التوتر في العلاقات بين البلدين نتيجة؛ إعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية الثابت بأن الصين هي المسبب الحقيقي في إنتشار الفيروس إلى مطالبة الرئيس الأمريكي ترامب من الصين تعويضات مالية؛ نتيجة الأضرار التي لحقت في الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب إنتشار فايروس كورونا والذي تسبب في مقتل الالاف من الأمريكيين ناهيك عن تدمير البنى التحتية للإقتصاد الأمريكي(٢٩) .

ثم تطور هذا الصراع في العلاقات الأمريكية - الصينية حين طرحت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من الإطروحات وكان من بين هذه الإطروحات هو إلغاء مدفوعات الفائدة إلى الصين من حيازتها على سندات من الخزانة الأمريكية، على الرغم من معرفة الولايات المتحدة أن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى مخاطر ومجازفة بمكانة الدولار الأمريكي الإحتياطي عالمياً للنظام الدولي ولاسيما في حالة إيقاف الصين التعامل في الدولار الأمريكي ومما يولد خسائر كبيرة تلحق في الإقتصاد الأمريكي، كما تم طرح مقترح آخر هو إلغاء الحصانة السيادية والدبلوماسية للصين من أجل مقاضاتها ومحاسبة مسؤوليها داخل المحاكم الأمريكية، وهذا المقترح غير قابل للتطبيق؛ لأنه يتعارض مع المبادئ العامة للقانون الدولي ولاسيما أن الصين لن تخضع للمحاكمة الدولية وفقاً لعنصر القوة فالصين تعد ثاني أكبر إقتصاد عالمي على مستوى العالم (٣٠).

من الجانب الآخر كان الموقف الصيني من كل هذه الإجراءات والتصريحات والإتهامات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يتسم نوعاً ما في الدبلوماسية والهدوء بالرغم من حدة الموقف الأمريكي إتجاهها فالصين تعرف حجم وقوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والإقتصادية؛ لذلك فهي لا ترغب في الدخول في صراع مع الولايات المتحدة قد لا يحمده عقابه(٣١)، والواضح في نمط الصراع المسيطر على العلاقات الأمريكية الصينية ليس سببه الرئيسي جائحة كورونا بل هو إحتقان وصراع وتنافس له جذوره وأسبابه بين البلدين، ولكن جائحة كورونا كان لها خصوصية و كانت سبب في تفجير هذا الإحتقان التنافسي بين البلدين والذي يسعى فيه كلا الطرفين على التربع على المسرح الدولي .

ثالثاً: التنافس الأمريكي الصيني على الهيمنة أو ما يسمى (الحرب الباردة)

يعتقد العديد من المسؤولين والباحثين في الشؤون الدولية، أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتجهان نحو الحرب الباردة أو أنهما يخوضاها حالياً بالفعل، إذ أكد (وانغ يي) عضو مجلس الدولة الصيني، أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية معرضة لخطر الوصول إلى (الحرب الباردة الجديدة)، في حين دعى المؤرخ البريطاني (أكسفورد التيمو تجارين) الجميع إلى تسمية الأشياء الحقيقية في اسمها الحقيقي، و الإقرار أن البلدين قد وصلتا إلى مثل هذه الحالة وأنهما يخوضان حالياً الحرب الباردة بكل تفاصيلها.

لقد سعت الصين إلى إقامة عدد من التحالفات والمعاهدات الدولية فعلى سبيل المثال تم إنشاء منظمة شنكهاي للتعاون بدعم من الصين عام ٢٠٠١ وهي منظمة دولية تضم باكستان وأوزبكستان وروسيا والهند وكازخستان وطاجكستان وقيرغيزستان بالإضافة إلى الصين وتعمل هذه المنظمة على ضمان الامن والحفاظ على السلام والاستقرار في اوربا واسيا والعمل على بناء نظام دولي متعدد الأطراف وسعت الصين إلى العمل مع الفاعلين في التفكير؛ لدعم مواقفها المثيرة للجدل بشأن مكافحة الإرهاب وحكومة الإنترنت والدفاع عن حقوق الإنسان كما تعززت الفجوة والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية ومناقتها الصين من خلال جهود كلا البلدين؛ لتطوير سلاسل توريد منفصلة للإبتكار والتصنيع للتقنيات المتقدمة (٣٢).

في حين بقي الصراع العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية ومناقتها الصين مجرد إفتراض في بحر الصين الجنوبي والمطالبات المتنافسة للصين واليابان على جزر (دياويو/ سينكاكو) وكلا الدولتين لديها القدرة علي جذب الولايات المتحدة الأمريكية لصراع أكبر وأن أي تحركات صينية لتطوير قواعدها العسكرية الإضافية سوف تساعد في تهيئة الظروف لإقامة تكتلات أمنية متشددة أو تحالفات عسكرية، فهناك دلائل وأن

كانت قليلة تؤكد على أنّ البلدين مستعد لإيجاد أي طريقة من أجل الخروج من واقع العلاقات المتدهورة ووضع حد للتنافس والصراع، ولكن في نفس الوقت هناك رغبة ضئيلة على المستوى العالمي للولايات المتحدة الأمريكية والصين في السماح؛ لتوتر هذه العلاقات بين البلدين لتتحول إلى حرب باردة جديدة، وقلّة من دول العالم سترحب في هذه الحرب بمطلب التوافق مع قوى عظمى واحدة، والتضحية بالمزايا الأمنية والاقتصادية لعالم أقل إستقطاباً (٣٣).

١ - فتره حكم دونالد ترامب وتراجع الهيمنة الأمريكية على العالم:

أنّ طموح الصين وجهودها لتولي زمام القيادة العالمية تعد تحولاً جذرياً في النظام العالمي، أما تنازل الولايات المتحدة على نفوذها بالكامل وتخليها عن القيادة والهيمنة على العالم هو أمراً آخر يبدو أنّه شبه مستحيل، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان في كل مره يلوح بشعار رفعه (أمريكا أولاً) وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد ضحت في مصالحها الخاصة في العالم من أجل دعم دول أخرى وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحملت نصيباً غير عادل من عبئ الأمن العالمي، ووقعت ضحية لصفقات تجارية وإقتصادية غير متكافئة أضرت بالشعب الأمريكي، إذ قلل ترامب من قيمة التعددية وقيمة في ما يسمى حلفاء أمريكا، وينظر ترامب إلى هؤلاء الحلفاء على أنّهم قيود وعبئ على القوة والمصالح الأمريكية، إضافة إلى ذلك فإنّ ترامب قلل من التزامات الولايات المتحدة الأمريكية العالمية وهدد بالانسحاب من بعض المؤسسات المتعددة الأطراف وتجاهل البعض الآخر، ليس هذا فحسب بل أنهى دونالد ترامب بعد ثلاثة أيام من توليه منصبه مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الأخيرة من المفاوضات حول الشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي كما معروف إتفاقية التجارة (الإثنى عشر) التي كان من الممكن أن تكون أكبر إتفاقية تجارية إقليمية في التاريخ، كما أعلن ترامب عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والصفقة النووية الإيرانية، وإتفاقية باريس للمناخ، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (٣٤).

خلال ازمة تفشي جائحة كورونا، تعهد الرئيس الأمريكي ترامب أيضاً في وقف التمويل الكامل والانسحاب من منظمة الصحة العالمية، على أنّ النهج الجديد في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية والذي إتبعه الرئيس ترامب أثناء فترة حكمه وكثرة إنسحاباته وتصله عن التحالفات والمعاهدات التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً مع حلفائها قد أضرت في مصداقية الولايات الأمريكية كثيراً ولاسيما مع شركائها وحلفائها هذه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي إنتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تعامله مع حلفائه كانت سبباً في تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح العالمي. ساهم الخطاب الرئيس الأمريكي ترامب التحريض ضد المسلمين وتقيد الهجرة من بلدان ذات أغلبية مسلمة، والعمل على بناء جدار حدودي، ناهيك عن النقص الملحوظ في الرعاية للناس العاديين إلى انخفاض نسبة الثقة إلى ٥٠% في الرئيس ترامب بين مواطني أكبر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنة الأولى فقط من تولي ترامب الحكم، فالرد الفوضوي لرئيس ترامب على تفشي الوباء، وإخفاقات النظام الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية والأدلة عن إنتشار الظلم العنصري، لطخت صورة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً وساهمت في إحساس نسبي بإنحدار وتراجع أمريكي؛ ونتيجة هذا التراجع العالمي من قبل أمريكا في فترة حكم ترامب زاد من رغبة الصين في التطلع لقيادة العالم أو على الأقل حكم العالم من خلال ثنائية قطبية؛ لذلك تحركت إدارة دونالد ترامب بقوة؛ لمنع ظهور نظام تقوده الصين، إذ وصفت إدارة دونالد ترامب الصين بأنّها ((المنافس الإستراتيجي))، وتسعى إلى إستبدال الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ذات نفوذ وهيمنة في آسيا، كما تسعى الصين إلى تشكيل النظام الدولي؛ خدمة لمصالحها الذاتية، والعمل على تقويض النفوذ الأمريكي في العالم (٣٥).

هذا التقييم الأمريكي للنوايا الصينية أدى إلى إستنتاج وتيقن إدارة الرئيس الأمريكي ترامب أنّ السياسة التقليدية المتمثلة في ((الإنخراط مع التحوط)) لم تعد كافية لمهمة إدارة العلاقات الثنائية وتبني سياسة تفهم أفضل وجه على أنّها تنافس وتصد وإحتواء، وتكرس إدارة ترامب جهودها الكبيرة؛ لحرمان الصين من طموحها في تحقيق مطالباتها بالسيادة، ونشر نفوذها من خلال مبادرة (الحزام والطريق) ووضع المعايير والقواعد في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية دفاعاتها ضد جهود قطاع

التكنولوجيا الذي تقوده الحكومة في الصين؛ لتعزيز كفاءاتها من خلال الإستحواذ على الملكية الفكرية الأمريكية ورأس المال العالمي، وسعت إدارة ترامب إلى كسب ود حلفائها وإقناعهم للإضمام لهذه الجهود، في ما يتعلق بمبادرة (الحزام والطريق) على سبيل المثال: إتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بشكل رسمي وعلني ممارسة سياسات قروض جائزة وضعف معايير الحوكمة كما أنشأت إدارة ترامب مؤسسة جديدة وهي مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية، وأقرت تشريعاً جديداً، وقانون مبادرة إعادة ضمان آسيا؛ لتتمكن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من التنافس بشكل أفضل مع مبادرة (الحزام والطريق)، كما إنضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليابان وأستراليا؛ لإنشاء ما يسمى (بلو نت ورك Blue Net Work): وهي عبارة عن اعتماد الدول والشركات التي تسعى إلى ضمان مشاريع البنى التحتية العالية الجودة، ونتيجة للجهود الأمريكية الرامية؛ لوقف التقدم الصيني أعادت الكثير من الدول النظر في شروط صفقات مبادرة (الحزام والطريق)، وألغت الكثير من المشاريع، وأعادة النظر في الإستثمار الصيني الجديدة (٣٦).

وفي مجال الإستثمار والتجارة، إنتقدت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسات الصين الغير منصفة والغير عادلة، ولاسيما الحواجز أمام الوصول إلى الأسواق، وسوق الملكية الفكرية، والإعانات الحكومية، كما إستهدفت إدارة الرئيس دونالد ترامب العجز التجاري الثنائي بإستعمال التعريفات؛ لأغراض وصفقات تجارية ووافقت الصين بموجبها على شراء (٢٠٠) مليار دولار إضافية من المنتجات الأمريكية كما سعى الرئيس ترامب إلى محاولة من فصل الإقتصاد الأمريكي عن إقتصاد الصين، من خلال منع الإقتصاد الصيني من الإفادة من التطور التكنولوجي الأمريكي أو رأس المال العالمي، ومنع الشركات الصينية الأمريكية من المشاركة في الأنشطة التي ساهمت في إنتهاكات حقوق الإنسان الصينية، وقد نفذت إدارة دونالد ترامب معظم سياساته التجارية من خلال مفاوضاتها الثنائية مع الصين، وقد شجعت الدول الأخرى على تبني سياسات إستثمارية وتجارية مماثلة حول الأمن القومي وحقوق الانسان (٣٧).

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على تحجيم الدور الصيني في الأمم المتحدة والوقوف بوجه كل المبادرات الصينية في الأمم المتحدة والعمل على الرد بشكل قوي على كل المبادرات الصينية، حتى وصل الحال مع دونالد ترامب إلى تشويه سمعة الأمم المتحدة؛ بسبب تعاطفها مع كل المبادرات الصينية داخل أروقة الأمم المتحدة، حين وصفها بأنها ضعيفة الأداء وليست صديقة للديمقراطية، وإشتكى من الحصاة الكبيرة من ميزانية الأمم المتحدة التي تدفعها الولايات المتحدة وصرح قائلاً :
إنّ الولايات المتحدة الأمريكية غير مجبرة على دفع هذه الأموال الضخمة من ميزانيتها الخاصة إلى الأمم المتحدة (٣٨).

٢- مدة إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن والعلاقات الصينية:

تولي جو بايدن الحكم عام ٢٠٢١، وكان موقف جو بايدن ومستشاريه إتجاه الصين ،أقل حدة وتوتر ويختلف عن مدة تولي الحكم لدونالد ترامب والتي تم تعريفها على أنها ليست مواجهة وحرب باردة وعلى الأرجح أنها علاقات تنافسية، فقد عرف الرئيس الأمريكي جو بايدن العلاقة مع الصين على أنها ليست عدواة ومن المرجح أن تكون الصين منافساً أكبر من الإتحاد السوفيتي سابقاً؛ بسبب قوة الصين الإقتصادية، لكن من البعيد جداً أن تستعمل أنموذج الحرب الباردة؛ للتعبير عن العلاقات الثنائية بين البلدين؛ لأنها لم تحدد إن كان الصين يمثل تهديداً لبقائها، بل شريك مركزي لمعالجة القضايا الدولية المهمة ولاسيما مكافحة الأوبئة كجائحة كورونا والحوكمة الصحية، والتغيرات المناخية وعدم إنتشار أسلحة الدمار الشامل ولاسيما السلاح النووي. انمازت سياسة جو بايدن إتجاه الصين على أنها سياسة مواجهة وإحتواء عامة، وأنها تجمع بين عناصر الإحتواء الإنتقائي وعناصر التعاون، والمشاركة، من جانب آخر سيكون الفصل بين إقتصاديات الدولتين أقل حدة وتوتر من الفترة التي حكم فيها دونالد ترامب، حيث إقتصرت القيود المالية والتجارية على القطاعات والتقنيات الإستراتيجية أو بعبارة أخرى هذه القيود المفروضة على الصين مرتبطة بإنتهاكات حقوق الإنسان ومن المتوقع في الفترة المستقبلية أن ينخفض الضغط على القطاعات الإقتصادية المتبقية والتبادلات الأكاديمية والعلمية (٣٩).

إنّ إدارة جو بايدن من خلال سياساتها الخارجية الجديدة في التعامل الدولي ولاسيما مع الصين، لا تعد الصين تمثل تهديداً وجوياً للولايات المتحدة الأمريكية وترى إدارة جو بايدن أن هناك تهديدات أخرى أكثر خطراً من الصين ولاسيما التغيرات المناخية، وإنتشار الأوبئة ولاسيما جائحة كورونا التي تسببت في وفاة

الآلاف من الأمريكان، والتهديد الروسي لحلف الناتو، وقضية الملف النووي الإيراني؛ لذلك سيشهد المستقبل إستعادة آليات التعاون بين البلدين التي فككتها إدارة ترامب.

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة جو بايدن تختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما أو ترامب فقدرات الولايات المتحدة الأمريكية في تقلص دائم، في حين أنّ قدرات الصين في تقدم مستمر، ومن المتوقع أن تصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم في السنوات القادمة، حتى حلفاء الولايات المتحدة ولاسيما الأوروبيين لا يتفقون مع الولايات المتحدة في معاداتها للصين؛ بسبب المصالح الاقتصادية الكبيرة التي تجمع الدول الأوروبية مع الصين، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية القوى العظمى، ولكن هناك تحول من الأحادية القطبية إلى التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات الأمريكية - الصينية لن تكون أكثر سوءاً مما كانت عليه في عهد الرئيس دونالد ترامب، فالرئيس جو بايدن يحاول أن يرمم ما أفسده خلفه من حكام وهذا يتطلب الكثير من الوقت والجهد الدبلوماسي (٤٠).

المبحث الثالث

المشاهد المستقبلية للعلاقات الأمريكية - الصينية

يتضح لنا أنّ طبيعة الصراع الأمريكي - الصيني هو صراع على النفوذ والسيطرة على العالم أكبر من كونه نمط للتعاون، وهو ما يدعم العديد من المشاهد المستقبلية في هذا الإتجاه، وهو لا يخرج عن كونه حالة عدم إستقرار في النظام الدولي؛ نتيجة الصراع والتنافس بين هذه القوى العالمية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وغيرها من الدول وهذا الذي يمكن تفسيره من خلال نظرية تحول القوة، ومدى إمكانية تغيير النظام الدولي الأحادي إلى نظام متعدد الأقطاب وهذا ما يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية وعلى هذا الأساس يمكن أن تصنف العلاقات الأمريكية الصينية وفق المشاهد المحتملة التالية :

١- **المشهد الأول:** تقادي الصين مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وإستمرار علاقات التعاون بين البلدين على ما هو عليه الآن فهذا المشهد الأكثر ترجيحاً في توضيح العلاقات الأمريكية - الصينية وهي علاقات لها جذور تاريخية حيث تركت الولايات المتحدة الأمريكية والصين خيارات الصراع منذ عام ١٩٧٢؛ لنتيجة البلدان نحو نموذج للتعاون بين البلدين، فالولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع التحديات والمنافسة الصينية عن طريق توظيف القوة الذاتية مرة وسياسة الإحتواء والتهدئة مرة ثانية بغية تحقيق أهدافها وضمان مصالحها؛ لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى التراجع عن التحديات الاقتصادية والصراع مع الصين، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أنّ التطور والتعاون المشترك أكثر طموحاً ويمكن أن يجد طريقاً للمضي قدماً معاً، كما أوضحت القائمة بأعمال مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في آسيا (سوزان ثورنتون)، ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية إحترام المخاوف الصينية الأمنية المشروعة، حتى في مجال القيم المحملة بالحوكمة العالمية والمؤسسات الدولية، وتقرح سوزان ثورنتون أنّه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعترف بشكاوي الصين، من عدم وجود رأي لها في تأسيسها في لنظام دولي وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تعمل مع الصين على إصلاح هذه المؤسسات؛ لأنّها في حاجة إلى تغيير في كل الأحوال (٤١).

في حين تسعى الصين على مدار السنوات الماضية تهدئة المخاوف الأمريكية وإستقبال التصريحات الأمريكية في رحابة صدر ودبلوماسية، وقد كشفت الأزمة الأخيرة لجائحة كورونا، وموقف الصين الدبلوماسي من الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة عن إستقبال الصين للتصريحات والإتهامات الأمريكية بدبلوماسية أكثر مؤكدة أنّ الصين ليس لها أي طموح عالمي في السعي للتفرد والهيمنة حتى وإن كان إقتصادياً على العالم، أو أنّها تسعى لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، وهذا لا يعني أنّ الصين، لا تعمل بحزم على حماية مصالحها الاقتصادية أو سياستها وأمنها الوطني والتجاري من أي تهديدات خارجية، كما أنّ الصين لا تسعى إلى إستفزاز الولايات المتحدة الأمريكية وإنما تريد الفوز في المباراة الدولية دون معارك، فالمنتبع للسلوك الصيني الخارجي من خلال الأزمات الدولية التي مرت على الصين يجد أنّها لم تصل إلى حد المواجهة مع أي طرف تختلف معه مهما كان نوع هذا الإختلاف (٤٢).

إنّ الصين في صمودها المستمر تحاول أن تتحدى مباشرة النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها ستحاول العمل على خلق مساحات لمؤسساتها وشركاتها داخل النظام العالمي، وترغب أن

يكون تواجدها داخل النظام الدولي بشكل سهل، بدون تحدي للنظام الدولي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الصين تدرك أن أي مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية سيجابه في تصدي أمريكي لا يحمده عقباها ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك معدات وقدرات عسكرية نووية هائلة قادرة على الحرب وربما تتفوق على الصين، وبالتالي سوف تجلب هذه الحرب الخراب للبلدين وربما للعالم أجمع؛ لذلك ليس من صالح البلدين تصعيد التوتر تجنبا لتفاقم الأزمة والوقوع في حرب عالمية ثالثة قد تدمر العالم في أسره وخصوصاً أن كلا البلدين يملكان أسلحة نووية قادرة على محو الكرة الأرضية (٤٣) .

وقد أثبتت الأزمة العالمية الأخيرة الحرب الروسية صحة إعتقادنا من أن الصين لا ترغب في الدخول في أي صراع دولي، حيث إتخذت الصين موقف حيادي ودبلوماسي من الحرب الروسية الأوكرانية على الرغم من عمق العلاقات الصينية الروسية وصرحت الحكومة الصينية أنها على إستعداد أن تكون وسيط دولي بين روسيا وأوكرانيا من أجل إيقاف الحرب الدائرة بين الدولتين، كما طالب الرئيس الصيني حلف الناتو على إجراء محادثات مع روسيا مباشرة؛ لحل الأزمة والوقوف على أسباب الصراع وأكدت الخارجية الصينية أن هذه الحرب لا تصب في مصلحة أحد وأنها سوف تؤدي إلى أزمة إقتصادية عالمية وربما إلى حرب عالمية ثالثة ستغير النظام العالمي؛ لذلك يجب إيقاف هذه الحرب بكل الوسائل المتاحة (٤٤) .

٢- **المشهد الثاني:** تصاعد الحرب الإقتصادية والتجارية بين البلدين وإستمرار الصراع من أجل الحصول على النفوذ الدولي والسيطرة على العالم.

يعد هذا المشهد ان التحديات الإقتصادية والسياسية في العلاقات الأمريكية - الصينية ستستمر على ما هو عليه الآن؛ لأن واقع هذه العلاقات ضمن مستويات التنافس والتعاون، وبعضها محتملاً واحياناً مخولاً لعدة أسباب أهمها:

أ- سياسة الصين الطموحة في الهيمنة على شرق آسيا

ب- بروز الصين إلى مرتبة القوة العظمى في جنوب شرق آسيا

ت - صعود الصين وظهورها كقوة عظمى في النظام الدولي و هي أبرز ميزة في عالم اليوم؛ لذلك فإن العلاقات الأمريكية الصينية تتحدد طبيعتها بشكل كبير من هذه الميزة

ث - زياده الخلافات الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشأن الصرف الثابت لليوان الصيني والذي يعد السبب الأساسي في إزدياد العجز في الميزان التجاري وتدهور الإقتصاد الأمريكي .

ج - تشير التوقعات الأولية إلى أن الصين ستقود (البريكس)؛ للسيطرة على حوالي ٥٠% من الأسواق العالمية مع حلول عام ٢٠٥٠، وسيتجاوز إنتاجها الإجمالي المحلي الولايات المتحدة الأمريكية.

ح- رفض الصين الواضح للنظام العالمي أحادي القطب الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ الحرب الإقتصادية والتجارية بين البلدين الأمريكي والصيني وصلت عام ٢٠١٨ إلى مرحلة صعبة للغاية، إذ اصدر مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية تقريراً حول ممارسات الصين والتي أدت إلى الحزمة الأولى من الرسوم الكمركية الأمريكية على الواردات الصينية، ثم وصل إلى حد إصدار قانون (جون اس ماكين)؛ لتقويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٩ فقد أرسى هذا القانون إطار لضوابط جديدة على الصادرات الأمريكية إلى الصين (٤٥)، ووقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرسوماً يقضي بمنع مواطنيه من الإستثمار في المجموعات الصينية، تتهمها الإدارة الأمريكية بدعم نشاطات عسكرية أو سياسية للصين على الرغم من إختلاف سياسة جو بايدن إتجاه الصين عن سياسة دونالد ترامب إلا أنّ الشعب الأمريكي ظل يشعر بالخطر الصيني ويكن عداه للصين.

وتعمل الصين في الوقت الحالي على توسيع وتطوير قدراتها العسكرية؛ لتحقيق نفوذ لها في آسيا والعالم، حيث ترى الصين أنّ القوة الإقتصادية غير كافية؛ لتصبح قوة عظمى، في حين شخصت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوسع والتطوير في القدرات العسكرية الصينية، وعدة الولايات المتحدة هذا التوسع الصيني بمثابة تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية ، في حين ترى الحكومة الصينية أنّ التحدي والمنافسة من الجانب الأمريكي وليس من قبل الصين، إذ التواجد العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي يعد تهديداً وخطراً أمريكياً على النفوذ الصيني في تلك المناطق، وعلى العموم فإنّ هذا المشهد متوقع حدوثه؛ بسبب التعقيد الموجود في حجم البيئة الداخلية، والإقليمية، والعالمية للولايات المتحدة الأمريكية والصين وكثرة المتغيرات

المؤثرة فيها ومن ثم من الصعب تصور عدم تأثير احدهما في العلاقات بين البلدين ولكن المشهد الأكثر ترجيحاً الذي يشوب العلاقات الأمريكية الصينية لكون العلاقات هذه لا تستغني عن التعاون المشترك بينهم؛ لكثرة التشابك والترابط بينهما وإستناداً لكل ما سبق فإن من المرجح أنّ عام ٢٠٢٢ والأعوام التي تليها سيشهد صراع وتنافس أمريكي صيني ولاسيما بعد الحرب الروسية الأوكرانية وتهديدات الأمريكية للصين في عقوبات دولية في حالة كسرها العقوبات المفروضة على روسيا، بينما سيكون التعاون بينهما في المجالات الكونية ولاسيما في مواجهة الاحتباس الحراري والأوبئة وإنتشار الأسلحة النووية، في حين سيقع التنافس في منطقة بحر الصين الجنوبي وإلى حد ما في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما فيما يتعلق بالتهديدات الإيرانية (٤٦) .

٢- المشهد الثالث: الحرب الباردة

يتضمن هذا المشهد إستمرار المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ ليشمل هذا المشهد حروباً إعلامية وسياسية وإقامة تحالفات واسعة النطاق، ناهيك عن سباق التسلح العسكري ولاسيما سباق التسلح؛ لنشر الأسلحة في الفضاء والحرب السيبرانية وصولاً إلى الإشتباكات الغير مباشرة بين الدولتين على شكل حروب أو سلسلة حروب بالوكالة (٤٧)، إنّ الولايات المتحدة الأمريكية والصين يتجهان نحو الحرب الباردة إن لم يخوضاها بالفعل؛ بسبب المنافسة الدولية بين الدولتين على مناطق النفوذ، ومشهد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقاً سينتكرر مع الصين، وعلى الرغم من كل هذه الإحتمالات إلا أنّ هذه الحرب ستبقى باردة؛ لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية والصين لا يسعيان إلى المواجهة العسكرية المباشرة ناهيك عن أنّ كلا الدولتين ليس في الواقع منخرطتان في صراع أيديولوجي من أجل التفوق الدولي؛ لذلك فإنّ هذه الحرب بعيداً عن الواقع (٤٨)، ويبقى السؤال الأهم هل ستنتج الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القوة العظمى في العالم إلى دمج الصين داخل النظام الدولي الذي تقوده والأحجام على إستفزاز الصين، أم أنّها ستستمر في سياساتها المستنفة للصين على نحو قد يسفر عن مواجهة عسكرية وحرب عالمية ثالثة لا تحمد عقباه.

الخاتمة

إنّ مسار العلاقات الأمريكية الصينية تعد أنموذجاً يجمع بين العديد من التناقضات فهذه العلاقات يجمعها الصراع والتعاون والتنافس إذ تتوفر في كلا الدولتين عناصر القوة الإقتصادية والعسكرية والتقنية والسياسية والتي تؤهلهم للقيام في دور عالمي واسع المجال ولاسيما أنّ الدولتين تمتلكان شبكة واسعة من المصالح المختلفة في مناطق متعددة من العالم، تسعى كلاً منها زيادة حجم التأثير السياسي والكثافة على تلك الدول بالشكل الذي يخدم ديمومة تلك المصالح لكل الدولتين فالصين بإعتبارها قوة صاعدة تسعى للوصول إلى مرتبة القوى الكبرى العالمية، من خلال تبنيها إستراتيجيات يمكنها من التأثير على التفاعلات الدولية في القرن الحالي، وفي نفس الوقت تعترف بوجود قوة عظمى أخرى مؤثرة على العالم تقف نداءً لها ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي لها مصالح حيوية في جميع أنحاء العالم يتعين على الصين إحترامها ولا تغيب الرؤية الصينية إمكانية حدوث خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تتضارب المصالح بين البلدين، ولكّنها ترى أي الصين أنّ مثل هذه التناقضات والخلافات من الممكن تسويتها بالطرق السلمية الدبلوماسية بعيداً عن أساليب التهديد والحرب الباردة والمواجهة المباشرة مع القوى الأمريكية .

ويتضح من خلال البحث وجود ثلاث مشاهد توضح مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية كان أبعدها مشهد الصراع والمواجهة، إذا أقلها حده والمرجح كان مشهد الإستمرار في التعاون الثنائي بين الدولتين والذي يعد من المشاهد العملية؛ لتسوية الخلافات الحالية وعدم الوصول إلى حالة الصدام بين الطرفين خلال الأيام القادمة أو في المستقبل البعيد، أي أنّ العلاقات بين البلدين يسودها التعاون في بعض القضايا والتنافس في بعض القضايا الأخرى، ولكن دون أن يصل هذا التنافس إلى المواجهة والصراع نظراً للترابط الكبير بين البلدين، بالإضافة إلى عدم مقدرة الدولتين من مواجهة نظام الدولي لوحدهما .

الهوامش:

- ١- عبد الرزاق بوزيري، التنافس الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير ،جامعة سكرة ، الجزائر، (٢٠٠٥)، ص ١٥
- ٢- اسماعيل عبد الفتاح الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، دار النشر مكتبة النور، القاهرة مصر، (٢٠٠٦)، ص ٣٣.
- ٣- القرآن الكريم ، سورة المصطفين ، الاية ٢٦ .
- ٤- ابن منظور الانصاري ، معجم لسان العرب ، المجلد ١٤ ، دار صادر للنشر ،بيروت لبنان ،٢٠٠٠، ص ٢٣٢.
- ٥- عبد الرزاق بوزيري ، مصدر سابق ، ص ١١.
- ٦- المصدر نفسه ، ص ٢٠.
- ٧- اسماعيل عبد الفتاح الكافي ، مصدر سابق ، ص ١٥٢.
- ٨- دنيا ، شيرين محمد شفيق ، معضلة بحر الصين الجنوبي وامكانية حدوث مواجهة عسكرية بين امريكا والصين ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المانيا ، (٢٠١٦) ، ص ٥.
- ٩- دنيا ، شيرين محمد شفيق ، المصدر نفسه ، ص ١٥.
- ١٠- مها عباس بيات، محددات العلاقات الامريكية الصينية بين التفرد والتعدد، مجلة حمورابي، العدد ٣٠، بغداد، العراق ، (٢٠١٩) ، ص ٩٢.
- ١١- بول روبنسون ، قاموس الامن الدولي ، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية ، ط٦ ابو ظبي ،الامارات العربية المتحدة ، (٢٠٠٩) ، ص ٧١.
- ١٢- د ايثار انور البياتي، الاسس الجيوستراتيجية للازمة الاوكرانية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧١، بغداد ، العراق ، (٢٠٢٠) ، ص ١٢٧.
- ١٣- جهاد عودة ، الصراع الدولي مناهج وقضايا، دار الهدى للنشر ، القاهرة مصر، ٢٠٠٥ ، ص ١٨.
- ١٤- دنيا شيرين محمد شفيق ، مصدر سابق ، ص ٢٥.
- ١٥- جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ،مكتبة النور ط٦ ، جدة السعودية ، ١٩٨٤ ، ص ٨٤
- ١٦- جهاد عودة ، مصدر سابق ، ص ٣٠.
- ١٧- جوزيف فرانكل ، مصدر سابق ، ص ٤٥.
- ١٨- زينب عبد الله منكاش ، العلاقات الامريكية الصينية ، دار الاكاديميون للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٩ ، ص ٤٤.
- ١٩- جهاد عودة ، مصدر سابق ، ص ٥٥.
- ٢٠- انترنت : تداعيات الازمة الاوكرانية <https://democraditicacda/20/2/2022>
- ٢١- سامر سلمان الجبوري ، التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الاوسط ، دار الرافدين للنشر ،بيروت ،لبنان ، ٢٠١٨ ، ص ٣٠ ،
- ٢٢- سامر سلمان الجبوري ، نفس المصدر ، ص ٣٥.
- ٢٣- سامي ابراهيم الخزندار ، دار الصراعات وفض النزاعات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت لبنان ، ٢٠١٤ ، ص ٤٣.
- ٢٤- سامي ابراهيم الخزندار ، المصدر نفسه، ص ٥٠.
- ٢٥- زينب عبد الله منكاش ، مصدر سابق ، ص ٦٣.
- ٢٦- مها عباس بيات ، مصدر سابق ، ص ٩٦.
- ٢٧- عبد الله عشاش ، أهمية دور مبادرة الحزام والطريق في القارة الاسيوية ، المركز الديمقراطي العربي ، ط ١ برلين ، المانيا ، ٢٠١٩ ، ص ٢٠
- ٢٨- باسم كاظم اللامي ، صراع الاقطاب، مجلة المعهد، العدد ٥٦، بغداد، العراق، ٢٠٢١، ص ١٢٨.
- ٢٩- د باسم كاظم اللامي ، المصدر نفسه ، ص ١٣٠.
- ٣٠- عبد الله عشاش ، مصدر سابق ، ص ٤٩.
- ٣١- د باسم كاظم اللامي ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.
- ٣٢- فؤاد سالم الامير، رأسمالية الليبرالية الجديدة، دار الغد للنشر، القاهرة، مصر، ٢٠١٩ ، ص ٣٥.
- ٣٣- فؤاد سالم الامير ، المصدر نفسه ، ص ٤٤.
- ٣٤- عبد الله عشاش ، مصدر سابق ص ٥٦.
- ٣٥- انتصار رشيد المهناوي ، الاستراتيجية الامريكية اتجاه الصين. رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق ، ٢٠٢١ ، ص ٥٠.

- ٣٦- هاني رمضان طالب ، مفهوم الحكومة العالمية في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية ، المركز العربي الديمقراطي
للدراسات الاستراتيجية ، ط٦ ، برلين المانيا ، ٢٠٢٠ ، ص٣٨ .
- ٣٧- هاني رمضان طالب ، المصدر نفسه ، ص ٤٥ .
- ٣٨- عبد الله عشاش ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .
- ٣٩- انتصار رشيد المهناوي ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .
- ٤٠- د باسم كاظم اللامي ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ .
- ٤١- اسما عيل زيطاوي ، التنافس الدولي في السياسة العالمية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ،
ط١ ، برلين المانيا ، ٢٠٢٠ ، ص ١٩ .
- ٤٢- انترنت : تداعيات الازمة الاوكرانية : <https://democradticacda/20/2/2022>
- ٤٣- اسماعيل زيطاوي ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .
- ٤٤- انترنت : الازمة الاوكرانية الروسية : <https://www.amp.dw.com/1/3/2022>
- ٤٥- عبد علي كاظم المعموري ، القرن الصيني الهيمنة والاحتلال ، ط١ ، بيروت لبنان ، ٢٠٢٠ ، ص ٧٣ .
- ٤٦- عبد علي كاظم المعموري ، المصدر نفسه ، ص ٨١ .
- ٤٧- انتصار رشيد المهناوي ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .
- ٤٨- د. باسم كاظم اللامي ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ .

المصادر

القرآن الكريم

أولاً : الكتب

- ١- ابن منظور الانصاري ، معجم لسان العرب ، المجلد ١٤ ، دار صادر للنشر ، بيروت لبنان ، ٢٠٠٠.
- ٢- اسماعيل زيطاوي ، التنافس الدولي في السياسة العالمية ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية ، ط١، برلين المانيا ، ٢٠٢٠ .
- ٣- اسماعيل عبد الفتاح الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، دار النشر مكتبة النور ، القاهرة مصر، (٢٠٠٦).
- ٤- جهاد عودة ، الصراع الدولي مناهج وقضايا، دار الهدى للنشر ، القاهرة مصر، ٢٠٠٥.
- ٥- جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ، مكتبة النور ط٦ ، جدة السعودية ، ١٩٨٤ .
- ٦- دنيا ، شيرين محمد شفيق ، معضلة بحر الصين الجنوبي وامكانية حدوث مواجهة عسكرية بين امريكا والصين ، المركز العربي الديمقراطي ، برلين ، المانيا ، (٢٠١٦)
- ٧- زينب عبد الله منكاش ، العلاقات الامريكية الصينية ، دار الاكاديميون للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٩ .
- ٨- سامر سلمان الجبوري، التنافس الامريكي الروسي في الشرق الاوسط ، دار الرافدين للنشر ، بيروت ، لبنان، ٢٠١٨ .
- ٩- سامي ابراهيم الخزندار، دار الصراعات وفض النزاعات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، ٢٠١٤.
- ١٠- عبد الله عشاش ، أهمية دور مبادرة الحزام والطريق في القارة الآسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ط ١ برلين، المانيا، ٢٠١٩.
- ١١- عبد علي كاظم المعموري ، القرن الصيني الهيمنة والاحتلال ، ط١، بيروت لبنان، ٢٠٢٠.
- ١٢- فؤاد سالم الامير، رأسمالية الليبرالية الجديدة ، دار الغد للنشر، القاهرة، مصر، ٢٠١٩ .
- ١٣- هاني رمضان طالب ، مفهوم الحكومة العالمية في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية ، ط٦، برلين المانيا، ٢٠٢٠ .
- ١٤- بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية ، ط٦ ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، (٢٠٠٩) .

ثانياً : الأطاريح والرسائل الجامعية

- ١- انتصار رشيد المهناوي ، الاستراتيجية الامريكية اتجاه الصين. رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق ، ٢٠٢١ .
- ٢- عبد الرزاق بوزيري ، التنافس الامريكي في منطقة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير ، جامعة سكرة ، الجزائر، (٢٠٠٥).

ثالثاً : المجلات والدوريات

- ١- د. باسم كاظم اللامي ، صراع الاقطاب، مجلة المعهد، العدد٥٦، بغداد، العراق، ٢٠٢١.
- ٢- د ايثار انور البياتي، الاسس الجيوستراتيجي للازمة الاوكرانية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧١، بغداد ، العراق، (٢٠٢٠) .
- ٣- مها عباس بيات، محددات العلاقات الأمريكية الصينية بين التفرد والتعدد، مجلة حمورابي، العدد٣٠، بغداد، العراق، (٢٠١٩) .

رابعاً : الشبكة الدولية للأنترنيت

١- (<https://www.democradticacda.com>) (تداعيات الأزمة الأوكرانية)

٢- (<https://www.amp.dw.com>) (الأزمة الأوكرانية الروسية)